

المَقَرَّمَةُ الْأُولَى
فِي
مَعَانِي السُّنَّةِ

مَعْنَى السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ
مَعْنَى السُّنَّةِ فِي اللُّغَةِ
مَعْنَى السُّنَّةِ فِي الْفِقْهِ

oboeikandi.com

مَعْنَى السُّنَّةِ فِي اللُّغَةِ

السنة في اللغة تطلق على : السيرة والطريقة (١) حسنة كانت أو قبيحة . قال رسول الله ﷺ (٢) : « من سن في الإسلام سنة حسنة ، فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ : كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرٍ مِنْ عَمَلِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ . وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً ، فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ : كُتِبَ لَهُ مِثْلُ وَزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ . » (٣) . وقال خالد بن عتبة الهذلي :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها (٤) فأول راضٍ سنةٌ من يسيَرُها

وقال الأزهري : « السنة : الطريقة المحمودة المستقيمة . ولذلك قيل : فلان من أهل السنة . معناه : من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة . » (٥) . اهـ . وقال الخطابي (٦) : « أصلها : الطريقة المحمودة . فإذا أطلقت انصرفت إليها . وقد تستعمل

(١) قال في القاموس وشرحه (في مادة سار) : « السيرة : الطريقة . يقال : سار الولي في رعيته سيرة حسنة ، وأحسن السير ، وهذا في سيرة الأولين » . وقال (في مادة طرق) : « الطريقة : السيرة والمذهب وكل مسلك يسلكه الإنسان في فعل محمود كان أو مذموماً » . اهـ . فهما لفظان مترادفان .
(٢) كما في صحيح مسلم (ج ٨ ص ٦١) .
(٣) يريد : من عملها يُقْتَدَى به فيها . وكل من ابتداً أمراً عمل به قوم بعده قيل : هو الذي سنه . قال نُصَيْب :

كأني سننت الحبَّ أولَ عاشقٍ من الناس أو أحببت من دوتهم وحدي .
(٤) يقول : أنت جعلتها سائرة في الناس . كذا في شرح القاموس (مادة سير) .
(٥) جميع ما تقدم ملخص من اللسان والقاموس وشرحه (مادة سن) .
(٦) كما نقله في إرشاد الفحول (ص ٣١) .

في غيرها مقيدة كقوله : من سن سنة سيئة .» . اهـ .

وفيما ذكر كل من الأزهري والخطابي شيء . أما قول الأزهري : «ولذلك قيل فلان من أهل السنة» الخ . - : فلا دلالة فيه على أنها لا تطلق لغة حقيقة إلا على الطريقة المحمودة ؛ فإن قولهم : فلان من أهل السنة . استعمال عرفي لأهل الشرع ، لا لغوي ؛ والمراد بالسنة فيه : ما قابل البدعة والاعتزال . وأما قول الخطابي : «إنها إذا أطلقت (أي لغة) انصرفت إلى المحمودة» . - : ففي محل المنع ؛ واستعمالها في السيئة مقيدة لا يدل على أنها فيها مجاز لغة ؛ وإنما هو لبيان أن المراد نوع من المعنى الحقيقي . وكيف يدل على ما ذكر : وقد استعملت في المحمودة مقيدة أيضاً كما في الحديث المتقدم . ؟ فإن أراد : أنها لا تستعمل في السيئة إلا مقيدة ؛ بخلاف استعمالها في الحسنة : فإنها تارة تكون مقيدة ، وتارة مطلقة . - : منع له هذا الحصر ببيت خالد المتقدم . فالحق : ما عليه جمهور أهل اللغة .

وقد استعملت السنة في القرآن بمعنى الطريقة . قال الراغب (٧) : «سنة الله قد تقال لطريقة حكمته ، وطريقة طاعته . نحو : ﴿سنة الله التي قد دخلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (٨) ، ﴿ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾ (٩) . فنبه على أن فروع الشرائع وإن اختلفت صورها ، فالغرض المقصود منها لا يختلف ولا يتبدل ؛ وهو : تطهير النفس وترشيحها إلى ثواب الله تعالى وجواره .» . اهـ . واعلم أن المناسب لقوله : «فنبه على أن فروع الشرائع» الخ . أن يستشهد بقوله تعالى : ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم . والله عليم حكيم﴾ (١٠) . أو بقوله تعالى : ﴿ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له . سنة الله في الذين

(٧) في مفرداته (ص ٢٤٥) .

(٨) سورة الفتح (٢٣) .

(٩) سورة فاطر (٤٢) .

(١٠) سورة النساء (٢٦) .

خلوا من قبل . وكان أمر الله قدراً مقدوراً ﴿١١﴾ . وأما الآيتان اللتان ذكرهما فالمراد من السنة فيهما : طريقة حكمته وعادته : من الانتقام من مكذبي الرسل وإنزال العذاب بهم . كما سنقله عن الربخشري فيما يأتي (١٢) .

* * *

ونقل الشوكاني (١٣) عن الكسائي : أن السنة : الدوام . ١ هـ ولعله أراد به : الأمر الذي يداوم عليه . ونقل القرطبي (١٤) عن المفضل : أنها : الأمة . وأنشد :

ما عاينَ الناسُ من فضلِ كفضلهمُ ولا رأوا مثلهم في سالفِ السُّننِ

وقال الطبري (١٥) : «السنة هي : المثال المتَّبَع ، والإمام المؤتم به . ومنه قول لبيد بن ربيعة :

من معشرٍ سنَّتْ لهم أبائهم ولكل قوم سنةٌ وإمامها (١٦)

* * *

(١١) سورة الأحزاب (٣٨) .

(١٢) انظر ص ٤٩ .

(١٣) في إرشاد الفحول (ص ٣١) .

(١٤) في تفسيره (ج ٤ ص ٢١٦) .

(١٥) في تفسيره (ج ٤ ص ٦٥) .

(١٦) الإمام : المثال . قال النابغة :

أبوه قبله وأبو أبيه يتنوا مجده الحياة على إمام

أي : على مثال . (انظر اللسان والتاج في مادة أم ، وشرح المعلقات للتبريزي ص ١٦٨) فالعطف في قول الطبري للتفسير .

وتطلق السنة لغة أيضاً على : الطبيعة (١٧) . وبه فسر بعضهم قول الأعشى :

كريمٍ شمائله من بني معاوية الأكرمين السنن

وتطلق أيضاً على : الوجه . لصقالته وملاسته . وعلى : حُرّ الوجه (١٨) .
وعلى : دائرته . وعلى : الصورة . وعلى : الجبهة والجبينين . وقد استشهدوا لذلك
بقول ذي الرُّمة :

تُريكُ سنةً وجه غير مُقرِّفةٍ (١٩)

ملساء ليس بها خالٌ ولا ندبٌ

وبما أنشد ثعلب :

بيضاء في المرأة سُنتها في البيت تحت مواضع اللبس

وبما ورد في الحديث : «أنه ﷺ حض على الصدقة ، فقام رجل قبيح السنة» .
أي : الصورة . وقد فسر بعضهم بذلك قول الأعشى المتقدم . وكل هذه المعاني من
الصقالة والملاسة .

وتطلق أيضاً على : الخط الأسود على متن الحمار . وعلى : تمر بالمدينة

معروف (٢٠) .

(١٧) الطبيعة : السجية . مأخوذة من «الطبع» وهو : أن يُصوّر الشيء بصورة ما . كقطع السكة
والدراهم . فإن ذلك نقش النفس بصورة ما إما من حيث الحلقة أو من حيث العادة ؛ وهو فيما تنقش
به من جهة الحلقة أغلب . اه نقلاً عن مفردات الراغب (ص ٢٠٣) بتصرف .

(١٨) أي : صفحته وما يبدو منه . كذا في اللسان والتاج .

(١٩) قال في التاج (نقلاً عن اللسان) : «وجه مقرّف : غير حسن» . واستشهد بهذا البيت ، ثم

قال : «وفسره الصاغاني بوجه آخر فقال : هو يقول : هي كريمة الأصل لم يخالطها شيء من الهجنة .»

(٢٠) جميع هذه المعاني المذكور في اللسان والتاج (مادة سن) .

وقد ذكر الفخر الرازي (٢١) في اشتقاق لفظ السنة وجوهاً ثلاثة :

أولها : أنها فُعلة بمعنى مفعولة . من «سن الماء يسنه» : إذا وإلى صبه (٢٢) .
والسَّن : الصب للماء . والعرب شَبَّهت الطريقةَ المستقيمة بالماء المصبوب : فإنه لتوالي أجزاء الماء فيه على نهج واحد ، يكون كالشيء الواحد .

وثانيها : أن تكون من «سنتتُ النَّصل والسنان أسنه سناً فهو مسنون» : إذا حدَّدته على المسن . فالفعل المنسوب إلى النبي ﷺ سمي سنة على معنى : أنه مسنون .

وثالثها : أن يكون من قولهم : «سن الإبل» : إذا أحسن رعيها . والفعل الذي داوم عليه النبي ﷺ سمي سنة بمعنى : أنه ﷺ أحسن رعايته وإدامته . اهـ .

وقال العضد وكثير من علماء الأصول : «السنة لغة : الطريقة والعادة .» . وقال الزمخشري (٢٣) - في تفسير قوله تعالى : ﴿فهل ينظرون إلا سنة الأولين . فلن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾ (٢٤) . - : «(سنة الأولين) : إنزال العذاب على الذين كذبوا برسولهم من الأمم قبلهم . جعل استقبالهم لذلك انتظاراً له منهم ، ويبين أن عادته - التي هي : الانتقام من مكذبي الرسل . - عادة لا يبدلها ولا يحولها .» . اهـ . فقد فسر السنة بالعادة كما ترى .

وقال الفري (٢٥) : «المفهوم من سياق الأصفهاني في شرح البدائع : أن عطف

(٢١) في تفسيره (ج ٣ ص ٥٤) .

(٢٢) وقد نقل في إرشاد الفحول (ص ٢١) هذا الوجه عن الكشاف .

(٢٣) في النكشاف (ج ٢ ص ٢٤٦) .

(٢٤) سورة فاطر (٤٣) .

(٢٥) في حاشيته على التلويح (ج ٢ ص ٢٤٢) .

(العادة) على (الطريقة) ليس تفسيرياً. حيث قال : وهي في اللغة : الطريقة . يقال : سنة زيد كذا . أي طريقته وسيرته . و : العادة . يقال : من سنته كذا . أي : من عاداته . قال الله تعالى : ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (١) . أي : لعاداته . اهـ . هذا . ولم أجد في قواميس اللغة تضحياً : بأن السنة هي العادة ، ولا بأن العادة هي الطريقة أو السيرة أو الطبيعة . والذي ذكر في القاموس وشرحه هو : «أن العادة : الديدن يعاد إليه ، معروفة . سميت بذلك : لأن صاحبها يعاودها . أي : يرجع إليها مرة بعد أخرى . وقال جماعة : العادة : تكرير الشيء دائماً أو غالباً على نهج واحد بلا علاقة عقلية . وقيل : ما يستقر في النفوس : من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة . ونقل شيخنا : أن العادة والعرف بمعنى . وقال قوم : قد تختص العادة بالأفعال والعرف بالأقوال .» اهـ ملخصاً . وقال في المخصص (٢) (نقلاً عن صاحب العين) : «العادة : الديدن ، والدربة ، والتماذي في شيء حتى يصير سجية له .» . اهـ .

فإذا نظرنا إلى جميع معاني العادة : وجدنا أنها تفيد معنى الاستمرار والدوام . فكان من فسر السنة بالعادة أخذ هذا التفسير من قول الكسائي - المنقول فيما تقدم (٣) - : «إن السنة : الدوام .» .

وإذا نظرنا إلى تفسير العادة - في شرح القاموس - : بما يستقر في النفوس الخ ؛ وإلى قول صاحب العين : والتماذي في شيء الخ ؛ وإلى ما نقل عن الراغب في تفسير الطبيعة فيما تقدم (٤) . - : علمنا أن العادة قد تستعمل بمعنى الطبيعة .
وإذا نظرنا إلى تفسيرها : بتكرير الشيء دائماً أو غالباً الخ ؛ وإلى تفسيرها :

(٢٦) سورة الأحزاب (٦٢) والفتح (٢٣) .

(٢٧) ج ١٢ ص ٧٥ .

(٢٨) انظر ص ٣ .

(٢٩) انظر التعليقة رقم ٣ في ص ٤ .

بالعرف . - : علمنا أنها بمعنى الطريقة : فإنها تفيد معنى الاستمرار والتكرار .
 هذا . وقد وجدت أبا هلال العسكري - في كتابه (الفروق اللغوية) (٣٠) -
 يفرق بين السنة والعادة : بأن العادة : ما يديم الإنسان فعله من قبل نفسه .
 والسنة : تكون على مثال سبق (٣١) . اهـ .
 وبالجملة : فعاني «العادة ، والطبيعة ، والطريقة ، والدوام» متقاربة إن لم تكن
 متحدة .

* * *

مَعْنَى السُّنَّةِ فِي الْفِقْهِ

معناها فيه يختلف باختلاف مذاهب الفقهاء . فلذلك نرى أن نتعرض لكل
 مذهب على حدة .

اصطلاح الشافعية

السنة عند أكثر الشافعية (وجمهور الأصوليين بالنسبة إلى معناها الفقهي)
 ترادف المندوب ، والمستحب ، والتطوع ، والنافلة ، والمرغب فيه ؛ قيل (٣٢) :
 والحسن .

فكل هذه الأسماء بمعنى واحد عندهم ؛ وهو - كما قال الجلال المحلي (٣٣) - :
 «الفعل المطلوب طلباً غير جازم» . فالفعل جنس . وخرج بالمطلوب ، المباح - :
 فإنه لا طلب فيه . - والحرام والمكروه : فإن المطلوب الكف عنهما ؛ لا حصولهما .
 وخرج بكون الطلب غير جازم ، الواجب .

(٣٠) ص ١٨٧ .

(٣١) انظر ما نقل عن الطبري فيما تقدم (ص ٤٧) .

(٣٢) كما في شرح المنهج - بهامش حاشية البجيرمي - (ج ١ ص ٢٤٦) ، وحاشية البناي

(ج ١ ص ٥١) ، ولطائف الإشارات (ص ١١) .

(٣٣) في شرح جمع الجوامع - بهامش حاشية البناي - (ج ١ ص ٥١) .

وبعضهم (٢٤) قيد الفعل : بكونه غير كف . ليخرج الحرام ، والمكروه . ويرد عليه : أن التقييد بالمطلوب قد أغنانا عنه كما بينا . ثم هو - مع كونه مستغنى عنه - مضر في التعريف : فإنه يخرج الكف عن المكروه . ولا شك أنه مندوب (٢٥) ؛ وإنما المكروه الفعل المكفوف عنه ؛ وهو غير الكف . وصيغة النهي إنما حصل بها طلب الكف ؛ لا طلب المكفوف عنه . فالمكروه لا يمكن إخراجه بالقييد الذي زاده ، ويتعين إخراجه بقولنا : المطلوب ، وإنما خرج بما زاده ، الكف الذي يجب شمول التعريف له . ثم هو يخرج أيضاً الكف المطلوب طلباً غير جازم ، المدلول على طلبه بصيغة : كف عن كذا . وهو أيضاً مندوب (٢٦) .

* * *

وقال البيضاوي (٢٧) : « هو : ما يحمد فاعله ، ولا يذم تاركة . » ف « ما » جنس ؛ والمراد به : فعل مكلف . ليخرج فعل الله تعالى . وخرج بقوله : يحمد فاعله . المباح والمكروه والحرام . وبقوله : لا يذم تاركة . الواجب بجميع أقسامه : فإن الفعل (يذم) نكرة واقعة في سياق النفي : فتعم (٢٨) . فالمعنى : أنه لا يحصل ذم على ترك المندوب في أي حال من أحواله . والواجب الكفائي والمخير والموسع ، يحصل الذم على ترك كل منها في بعض الأحوال (٢٩) : فيحصل الذم بالنسبة للأول إذا تركه جميع المكلفين ؛ وبالنسبة للثاني إذا ترك المكلف جميع خصاله ؛ وبالنسبة للثالث إذا تركه المكلف في جميع وقته .

(٢٤) كشيخ الإسلام في غاية الوصول - (ص ١١) .

(٢٥) ويمثل هذا الاعتراض الثاني ، اعترض شارح المسلم على قول المنصف : « ثم الاقتضاء إن كان حتماً لفعل غير كف فالإيجاب » . حيث قال (ج ١ ص ٥٧) : « وعلى هذا يلزم أن لا يكون الكف عن الحرام واجباً ، ولا يصلح للدخول في باقي الأقسام . فيختل الحصر . فالصواب : أن لا يقيد بغير الكف » . هـ .

(٢٦) انظر شرح العوض - في الكلام على تقسيم الحكم - (ج ١ ص ٢٢٧) .

(٢٧) في المنهاج (ص ٥) .

(٢٨) انظر شرحي المنهاج للسبكي والأسنوي (ج ١ ص ٣٦) .

(٢٩) انظر شرح الأسنوي (ج ١ ص ٥٧) .

وذهب القاضي حسين وبعض الشافعية^(٤٠) : إلى أن «السنة» هي : المندوب الذي واظب عليه النبي ﷺ^(٤١) .

و: إلى أن «المستحب» هو : المندوب الذي فعله ولم يواظب عليه : كأن فعله مرة أو مرتين .

و: إلى أن «التطوع» هو : المندوب الذي ينشئه المكلف باختياره - من الأوراد - ولم يرد فيه نقل بخصوصه^(٤٢) .

ويعم ذلك كله المندوب والتفعل والمرغب فيه^(٤٣) .

* * *

وهذا الخلاف عائد إلى اللفظ والتسمية : إذ حاصله : أن كلاً - من أقسام المندوب الثلاثة - كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة (السنة والمستحب والتطوع) - هل يسمى بالاسمين الآخرين أيضاً؟ فقال القاضي ومن وافقه : لا . إذ السنة : الطريقة والعادة ؛ والمستحب : المحبوب ؛ والتطوع : الزيادة . وقال الأكثر : نعم . فإنه يصدق على كل من الأقسام : أنه طريقة وعادة في الدين ، ومحبوب للشارع ، وزائد على الواجب^(٤٤) . على أن علة التسمية لا يلزم تحققها في جميع أفراد المسمى ، بل ولا وجودها في شيء من أفرادها : فإن المسمى له أن يسمى ما يشاء بما شاء^(٤٥) .

* * *

(٤٠) كالبغوي والحوارزمي وأبي عبد الله الزبيرى (صاحب الكافي) انظر شرح الزركشي على جمع الجوامع وحاشية الشيخ نجيب عليه (ج ١ ص ٤٠٦) ، ولطائف الإشارات (ص ٨١) .
(٤١) قال البناني (ج ١ ص ٥١) : «ولعل ضابط المواظبة (عند القاضي) أن لا يترك إلا لعذر» . اهـ ولكن الذي يؤخذ من تمثيله لعدم المواظبة في المستحب : أن يفعل الفعل كثيراً وإن تركه بغير عذر في بعض الأحيان .

(٤٢) انظر شرح المهذب (ج ٤ ص ٢) ، والشرح الكبير للرافعي (ج ٤ ص ٢١٠) .

(٤٣) انظر شرح المحلي وحاشية البناني (ج ١ ص ٥١) ، وغاية الوصول (ص ١١) .

(٤٤) انظر شرح المحلي (ج ١ ص ٥١) ، وغاية الوصول (ص ١١) .

(٤٥) ومثل هذا يقال في الخلاف الآتي بين أصحاب المذاهب الأخرى أنفسهم وبينهم وبين غيرهم .

هذا. ونجد أيضاً بعض فقهاء الشافعية - عند تقسيمهم مندوبات الصلاة إلى قسمين: أحدهما: ما يشرع في تركه سجود السهو. وثانيهما: ما لا يشرع فيه ذلك. - : يخصص الأول باسم السنة، والثاني باسم الهيئة.

وجمهورهم يسمون الأول بعضاً، والثاني هيئة؛ ويسمون كلاهما من القسمين سنة (٤٦).

وقال تقي الدين السبكي - في شرح المنهاج (٤٧) - : «وفي السنة اصطلاح، وهو: ما علم وجوبه أو نديبته بأمر النبي ﷺ». ١ هـ. ولم يبين لنا اصطلاح من هذا: أهو اصطلاح خاص بالشافعية، أم بغيرهم، أم عام لجميع الفقهاء؟. وسيأتي في الكلام عن اصطلاح الحنفية أن لهم اصطلاحاً في معنى السنة قريباً من هذا (٤٨).

* * *

اصطلاح الحنفية (٤٩)

قال الكمال: «السنة هي: ما واظب ﷺ على فعله مع ترك ما بلا عذر». ١ هـ. ف «ما» جنس يشمل جميع الأفعال. وخرج بالمواظبة على فعله، الحرام والمكروه والمباح والنفل. وبقوله: مع ترك ما. ما لم يتركه أصلاً: من الفروض والواجبات (٥٠). وبقوله: بلا عذر. ما تركه من ذلك بعذر.

فالمواظبة عنده بلا ترك، أو بترك ما مع العذر - دليل الوجوب؛ والمواظبة مع ترك ما بلا عذر دليل السنية. وقد تبع في ذلك صاحب الهداية: حيث استدلل على وجوب صلاة العيدين بالمواظبة من غير ترك (٥١).

(٤٦) انظر الشرح الكبير للرافعي. (ج ٣ ص ٢٥٦).

(٤٧) ج ١ ص ٢٦.

(٤٨) انظر ص ٦٠.

(٤٩) في التحرير - في مبحث الأدلة - (ص ٣٠٣).

(٥٠) الفرق بين الفرض والواجب عندهم: أن الأول: ما ثبت بقطعي الثبوت. والثاني: ما ثبت

بظنيه.

(٥١) انظر شرح الهداية وفتح القدير والعناية (ج ١ ص ٤٢٣).

وقد اعترض عليه : بأن كون المواظبة بلا ترك دليل الوجوب ، غير مطرد : فإن الجماعة ، والإقامة ، والأذان وصلاة الكسوف ، والخطبة الثانية في الجمعة ، والاعتكاف ، والترتيب والموالاتة في الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، ونحوها - : مما ثبتت فيه المواظبة من غير ترك . - سنن عند الحنفية ؛ مع أن ما زعم أنه دليل الوجوب ، ثابت فيها ؛ وقد استدل هو نفسه على سنية أكثرها ، بالمواظبة مع عدم تبين ترك ؛ بل ثبت عدم تركها . فعلم من ذلك : أن المواظبة بلا ترك ليست دليل الوجوب عندهم (٥٢) .

وبذلك تعلم : أن هذا التعريف غير جامع . لخروج نحو السنن المتقدمة منه (٥٣) .

فإذا حذف منه قوله : مع ترك ما بلا عذر . - كما فعل شارح المسلم (٥٤) - : كان جامعاً لجميع السنن في مذهبهم . لكنه يصير غير مانع : لشموله الفرض والواجب .

هذا . والذي حققه ابن نجيم (٥٥) - وارتضاه ابن عابدين (٥٦) - : أن المواظبة على الفعل بلا ترك إذا اقترنت بإنكاره ﷺ على من لم يفعله : كانت دليل الوجوب (٥٧) . وإذا لم تقترن بالإنكار على من لم يفعله : كانت دليل السنة المؤكدة . وإن كانت المواظبة مع الترك أحياناً : فهي دليل غير المؤكدة . ويسمون عدم الإنكار على من لم يفعله : تركاً حُكياً .

(٥٢) انظر شرح مسلم الثبوت (ج ٢ ص ١٨١) .

(٥٣) انظر شرح مسلم الثبوت (ج ٢ ص ٩٧) ، والتقرير (ج ٢ ص ٢٢٣) .

(٥٤) ج ٢ ص ٩٧ .

(٥٥) في البحر الرائق (ج ١ ص ١٧ - ١٨) .

(٥٦) في حاشيته على الدر المختار (ج ١ ص ٩٧) .

(٥٧) لك أن تقول : إن الذي دل على الوجوب في الحقيقة هو الإنكار وحده . فإنه لو فرض أن شخصاً لم يعلم بمواظبته ﷺ على فعل وعلم بإنكاره على شخص آخر لم يفعله - : استدل بذلك على أن الفعل واجب . فلا دخل للمواظبة في الوجوب .

فتلخص من هذا: أن المواظبة بدون ترك حقيقي ولا حكمي دليل الوجوب
عندهم ؛ وأنها مع الترك الحقيقي دليل السنة غير المؤكدة ؛ ومع الترك الحكمي دليل
المؤكد.

ولعل هذا هو مراد صاحبي الهداية والتحرير : فيكون قول الكمال - في
التعريف - : مع ترك ما . شاملاً للترك الحقيقي كما في غير المؤكدة ، وللحكمي كما في
المؤكد مثل الجماعة . فيكون التعريف جامعاً لجميع السنن ؛ ويكون أيضاً مانعاً من
دخول الفرض والواجب كما بيناه في صدر الكلام عليه .

وقد عرفها أيضاً^(٥٨) الكمال وابن أمير الحاج ، فقالا : السنة هي : « الطريقة
الدينية منه ﷺ ، أو الخلفاء الراشدين أو بعضهم ، التي يطالب المكلف بإقامتها من
غير افتراض ولا وجوب » . اهـ .

وكان الطريقة تشعر عندهم بمعنى المواظبة : فاكْتَفَى بها عنها . ولم يقيد الكمال :
بالترك بلا عذر ؛ وزاد الشارح القيد الأخير : فخرج الفرض والواجب ، وسلم
التعريف مما تقدم . إلا أنه أدخل هنا طريقة الخلفاء أو بعضهم ؛ فإن كان حقاً :
كان التعريف الأول غير جامع ؛ وإلا : كان هذا التعريف غير مانع .

واعلم : أن المؤلفين من الحنفية قد ذكروا - عقب تعريفهم هذا - مسألة
اختلف فيها الشافعي مع بعضهم ؛ وهي : أن مطلق لفظ السنة في كلام الراوي :
أينصرف إلى سنة الرسول (عليه السلام) ؟ أم يكون محتملاً لسنة غيره من
الصحابة : فيحتاج إلى قرينة تعيين المراد ؟ .
فذهب إلى الأول الشافعي - لأنه لا يرى تقليد الصحابي^(٥٩) - ووافق أصحابه

(٥٨) في مبحث تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة . انظر التقرير (ج ٢ ص ١٤٨) .

(٥٩) انظر كشف الأسرار - شرح المنار - (ج ١ ص ٢٩٦) .

وكثير من أصحاب أبي حنيفة (١٠) - بل عامة متقدمي الحنفية - وجمهور أهل الحديث ؛ وهو اختيار صاحب الميزان (١١) .

وذهب إلى الثاني : جمع من متأخري الحنفية ، وهو اختيار فخر الإسلام (١٢) ؛ ونسبه صاحب التقرير (١٣) إلى الكرخي والقاضي أبي زيد والسرخسي من الحنفية ، وإلى الصيرفي من الشافعية .

واحتج هذا الفريق : بأن السلف كانوا يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر (١٤) رضي الله عنهما ، وكانوا يأخذون البيعة من الخلفاء على سنة الرسول وسنة العبرين . وبقوله ﷺ : «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ» (١٥) . وقوله : «من سن سنة حسنة» الحديث . فإن كلمة «من» تعم الناس (١٦) . فلا يدل إطلاق السنة على أنها طريقة النبي (عليه السلام) بخصوصها (١٧) .

قال في التقرير (١٨) : «واحتج الأولون (١٩) : بأنه (عليه الصلاة والسلام) هو المقتدئ والمتبع على الإطلاق ؛ فإضافة مطلقها إليه حقيقة ، وإلى غيره مجاز : لاقتدائه فيها بسنته . فيحمل على الحقيقة عند الإطلاق . وقد روى البخاري من

(١٠) كما في التلويح (ج ٣ ص ٧٧) .

(١١) انظر التقرير (ج ٢ ص ١٤٩) ، وحاشية الريهاوي على شرح ابن ملك (ج ١ ص ٥٨٧) .

(١٢) كما في التلويح (ج ٢ ص ٧٧) .

(١٣) (ج ٢ ص ١٥٠) . وانظر ما نقله بعد ذلك عن الداودي والأسنوي والبيهقي والحاكم وابن عبد البر؛ فإنه مفيد لمن أراد التوسع في هذه المسألة .

(١٤) كما وقع لعلي (كرم الله وجهه) في قصة الوليد بن عقبة من شرب الخمر ، التي رواها مسلم .

انظر التقرير (ج ٢ ص ١٤٩) .

(١٥) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه .

(١٦) انظر قمر الأقطار (ج ١ ص ٢٩٦) .

(١٧) انظر كشف الأسرار (ج ١ ص ٢٩٦) .

(١٨) ج ٢ ص ١٥٠ .

(١٩) أي الحنفية من هذا الفريق أو من يرى تقليد الصحابي منه .

حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، في قصته مع الحجاج حين قال له : «إن كنت تريد السنة فهجر الصلاة» . قال ابن شهاب : قلت لسالم : أفعله رسول الله ﷺ؟ قال: وهل يعنون بذلك إلا سنته؟! . فنقل سالم - وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وأحد الحفاظ من التابعين - عن الصحابة : أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ . وما ذكر - من الحديث ، وإطلاقها على سنتهم . - لا يلزمنا : لأننا لا ننكر جواز الإطلاق عليها ، وإنما نمنع فهم سنة غيره من إطلاقها . ذكره في المعتمد والميزان . وهذا يندفع ما لو قيل : اللفظ مطلق فلا يجوز تقييده بسنته . لقيام الدليل على تقييده بسنته كما ذكرنا . والله سبحانه أعلم» . اهـ .

ويؤيد ما في هذا الكلام - من الرد على أدلة الفريق الثاني - ويزيده إيضاحاً وفائدة ، قول السعد في التلويح (٧٠) : «ولا يخفى أن الكلام في السنة المطلقة وهذه مقيدة ؛ وهذا يخرج الجواب عن قوله (عليه السلام) : «من سن سنة حسنة» الحديث . فإن قوله : من سن سنة . قرينة صارفة عن التخصيص بالنبي عليه السلام . ولا نزاع في صحة إطلاق السنة على الطريقة على ما هو المدلول اللغوي ؛ ولا خفاء في أن المجرد عن القرائن ينصرف في الشرع إلى سنة النبي (عليه السلام) : للعرف الطارئ . كالطاعة تنصرف إلى طاعة الله وطاعة رسوله» . اهـ .

وأما قول صاحب التحرير (٧١) : «وقول الشافعي : مطلقها ينصرف إليه (عليه السلام) . صحيح في عرف الآن ؛ والكلام في عرف السلف ليعمل به في نحو قول الراوي : السنة ، أو من السنة . وكانوا يطلقونها على ما ذكرنا (أي سنة النبي وسنة الخلفاء الراشدين أو بعضهم)» . اهـ - : ففيه نظر : فإننا لا نسلم أن السلف كانوا يطلقونها مطلقاً بالمعنى الشرعي على سنته ﷺ وسنة غيره ؛ بل قول

(٧٠) ج ٢ ص ٧٧ .

(٧١) ص ٢٥٩ .

سالم بن عبد الله المتقدم ، صريح في بطلان هذا الزعم . وما ذكره شارحه من الأدلة للمذهب الثاني (٧٢) - غير ما أجاب عنه السعد وغيره - لا يخرج عنه هذا . وهذه المسئلة لا محل لذكرها ههنا عقب تعريف السنة في الاصطلاح الفقهي ، بالمعنى المقابل للواجب والمباح وغيرهما : من الأفعال التي تعلق بها الأحكام . وكان الواجب أن يذكرها في بيان معنى السنة في الاصطلاح الأصولي ، المقابل للكتاب والاجماع والقياس .

ألا ترى أن الشافعي يستدل لما ذهب إليه : بأن قول الصحابي ليس بحجة وأنه لا يجب على المجتهد من بعده تقليده .؟ ثم انظر إلى ما يمثلون به في محل النزاع : من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «إن من السنة أن لا يُقتل حر بعبد» . وقول سعيد بن المسيب رحمه الله : «هكذا السنة» . وذلك حين سئل (٧٣) عن قطع إصبع امرأة : ماذا يجب فيها؟ فقال : عشر من الإبل . ثم سئل عن قطع إصبعين فقال : عشرون . ثم سئل عن قطع ثلاث أصابع فقال : ثلاثون . ثم سئل عن قطع أربع أصابع فقال : عشرون . فقيل له : كلما كثر ألمها قل عقلها؟ ! فقال : هكذا السنة (٧٤) . أفصح أن يكونا قد أرادا بالسنة في قوليهما معناها في الاصطلاح الفقهي ، المقابل للواجب والمباح وغيرهما؟ كلا ؛ وإنما أرادا بها ما صدر عن الرسول من حيث دلالاته على الحكم الشرعي . وهذا هو المعنى الأصولي المقابل للكتاب وغيره من الأدلة .

ويؤيد ما قلناه - : من أنه لا محل لذكر هذه المسئلة ههنا . - قولُ الرهاوي (في حاشيته على شرح المنار لابن ملك) (٧٥) : إن «هذه المسئلة ليست من مسائل الباب ؛ فكان الأنسب أن يوردها في باب أقسام السنة المقابلة للكتاب

(٧٢) انظر التقرير (ج ٢ ص ١٤٩) .

(٧٣) إن السائل له ربيعة الرأي . كما في الموطأ .

(٧٤) انظر كشف الأسرار (ج ١ ص ٢٩٦) .

(٧٥) ج ١ ص ٥٨٦ .

والإجماع والقياس . وما نحن فيه باب السنة المقابلة للفرض والواجب والنفل» . اهـ .

ثم نقول : لو فرضنا أن هذه المسئلة يصح ذكرها هنا ، وأنها بحث فقهي ؛ وفرضنا مع ذلك أن الحق مع متأخري الحنفية - : فإن تعريف الشافعية للسنة - في اصطلاحهم الفقهي - قابلٌ لدخول ما عمله الخلفاء الراشدون أو بعضهم . فإنهم يقولون : كل فعل قام الدليل على طلبه طلباً غير جازم فهو سنة ؛ سواء أكان هذا الدليل كتابياً أم سنة أم غير ذلك ؛ من الأدلة التي ثبتت دلالتها واعتبارها في نظر الشارع .

فإذا أثبت الحنفية للشافعية حجية مواظبة الخلفاء أو بعضهم على السنية - : كان تعريف الشافعية مستعداً لدخول ما واظب عليه الخلفاء أو بعضهم فيه . فلا معنى لإثارة هذا النزاع في الاصطلاح الفقهي لمعنى السنة .



وقد يراد بالسنة : ما ثبت بها (٧٦) . كما قال أبو حنيفة : الوتر سنة . أي : واجب ثبت بالسنة . وكما قال محمد - حين وقع العيد في يوم الجمعة - : عيدان اجتماعاً : أحدهما فرض ، والآخر سنة (٧٧) .

وقال في (كشف اصطلاحات الفنون) (٧٨) : «متها (أي من معاني السنة) : الشريعة . وبهذا المعنى وقع في قولهم : الأولى بالإمامة الأعم بالسنة . كما في جامع الرموز في بيان مسائل الجماعة» . اهـ . ولم يبين لنا : أهذا الاصطلاح خاص بالحنفية ؟ أم عام لجميع الفقهاء ؟ . والذي يظهر أنه اصطلاح عام : فإنه قريب من

(٧٦) انظر ما تقدم نقله عن السيكي (ص ١٢) .

(٧٧) انظر تغيير التنقيح وشرحه (ص ٢٣٢) والتلويح (ج ٢ ص ٧٧) وحاشية الرهاوي (ج ١ ص ٥٨٧) .

(٧٨) ج ١ ص ٧٧٧ .

معنى السنة المقابل للبدعة (الآتي بيانه) (٧٩) إن لم يكن عينه ؛ وهو اصطلاح لجميع الفقهاء .



ثم : إن السنة عند الحنفية - بالمعنى الأول - على قسمين :
الأول : سنة الهدى . وهي : السنة المؤكدة القريبة من الواجب . وهي من مكملات الدين وشعائره : كالجماعة ، والأذان ، والإقامة ، والسنن الرواتب .
وحكمها : أن فاعلها يثاب ، وتاركها بلا عذر - على سبيل الإصرار - يستحق الحرمان من الشفاعة ، ويستوجب اللوم والتضليل : لاستخفافه بالدين (٨٠) . ثم قيل : إنه لا يأثم . ويُقل عن أبي اليسر : أنه يلحقه إثم يسير (٨١) . وهذا هو الصحيح عندهم (٨٢) .

الثاني : سنة الزوائد . وهي : ما واظب النبي ﷺ عليه حتى صار عادة له ، ولم يتركه إلا أحياناً . كسير النبي ﷺ في لباسه وقيامه وقعوده ، وركوبه ومشيه ، وأكله ونومه ؛ وتطويله القراءة والركوع والسجود .

وهي في نفسها عبادة : لأنه لا بد فيها من النية المتضمنة للإخلاص . وقول الحنفية : إنها من العادات . لا ينافي ذلك : لأن معنى قولهم هذا : أنه واظب عليها حتى صارت عادة له . وسميت «سنة زوائد» : لأنها ليست من مكملات الدين وشعائره .

(٧٩) ومن هنا قالوا : إذا تركها قوم استوجبوا اللوم والعتاب ؛ وإذا تركها أهل بلدة وأصروا على ذلك قوتلوا نياتوا بها . لأن الإصرار على ترك ما هو من أعلام الدين ، استخفاف بالدين . والقول بوجوب قتالهم مذهب محمد . وقال أبو يوسف : لا يقاتلون بل يؤذون ؛ وإنما القتال لمن ترك الفرض والواجب وأصر عليه فرقا بين الفرض والواجب وبين السنة . (انظر كشف الأسرار ونور الأنوار ، وقر الأقطار ج ١ ص ٢٩٧) .

(٨٠) انظر حاشية ابن عابدين (ج ٣ ص ٩٦) .

(٨١) انظر الكشف - شرح أصول البزدوي - (ص ٦٢٢) وحاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٧) .

(٨٢) انظر حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٧) .

وحكمها : أنه يثاب على فعلها ، ولا يستوجب تركها إساءة ولا كراهة (٨٣) .

* * *

والنفل - ويرادفه التطوع (٨٤) - هو (٨٥) : المشروع زيادة على الفرائض والواجبات والسنن ، لنا لا علينا . أو (٨٦) : ما ورد به دليل نذب عموماً أو خصوصاً ، ولم يواظب عليه النبي ﷺ .

وحكمه : أنه يثاب على فعله - : لأنه عبادة . - ولا يعاقب ولا يعاتب على تركه : لعدم الفرضية والوجوب والسنية . فهو مثل سنة الزوائد في ذلك ؛ إلا أنه دونها في المرتبة : لعدم المواظبة عليه (٨٧) .

وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب . ومنه قولهم : باب الوتر والنوافل . ومنه تسمية الحج نافلة (٨٨) .

والمستحب - ويرادفه المندوب والفضيلة (٨٩) - نوع من النفل وهو : ما ورد به دليل نذب يخصصه (٩٠) .

وذهب بعضهم (٩١) : إلى أن المستحب والمندوب يرادفان النفل . وأورد عليه ابن الكمال (٩٢) : أن النفل يجمع الكراهة دون المندوب . ولذلك تراهم يقولون : نافلة مكروهة . ولا يقولون : مندوب مكروه . اهـ . ولك أن تدفع هذا الإيراد : بأن

(٨٣) انظر في ذلك كله حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٥ - ٩٦) .

(٨٤) انظر الكشف الكبير (ص ٢٢٢) وكشف الأسرار (ج ١ ص ٢٩٨) . وقد عرف فيه التطوع : بأنه ما يأتي به العبد طوعاً من غير إيجاب عليه ولا يلام على تركه .

(٨٥) كما في التقريرين (ج ٢ ص ١٥٠) .

(٨٦) كما في حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٦) .

(٨٧) انظر حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٥ - ٩٦) والتلويح (ج ٣ ص ٧٨) .

(٨٨) انظر حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٦) .

(٨٩) انظر قمر الأقمار (ج ١ ص ٢٩٢) .

(٩٠) انظر حاشية ابن عابدين (ج ١ ص ٩٦) .

(٩١) كصاحب التوضيح (ج ٣ ص ٧٥) وصاحب الكشف الكبير (ص ٢٢٢) .

(٩٢) في تغيير التنقيح وشرحه (ص ٢٣١) .

الذي لا يقول بمجامعة الكراهة للمندوب ، إنما هو من يقول : إن المندوب أخص من النفل . فأما من يقول بالترادف : فقد يقول بمجامعة الكراهة للمندوب . هذا . وكون المستحب والمندوب مترادفين ، هو المشهور (٩٣) ؛ وذكر ابن نجيم (٩٤) : أنه اصطلاح الأصوليين ، وأن الفقهاء قد فرقوا بينهما : بأن ما لم يواظب النبي ﷺ على فعله ، إن استوى فعله وتركه منه (٩٥) : فهو المستحب ؛ وإن ترجح تركه على فعله (٩٦) : فهو المندوب .

وقد يطلق كل من المستحب والمندوب : ويراد به سنة الزوائد (٩٧) . والمستحب يرادفه الأدب أيضاً (٩٨) . وقيل : بينهما فرق لكنه عسير . فالمستحب : ما فعله ﷺ مرة وتركه أخرى . والأدب : ما فعله ﷺ مرة ، وتركه مرتين (٩٩) . وهو مثل الفرق المتقدم بين المستحب والمندوب .

* * *

اصطلاح المالكية

للمالكية - في معنى السنة - طريقتان : طريقة المغاربة ، وطريقة البغداديين (أو العراقيين) (١٠٠) .

طريقة المغاربة

« ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه » : يسمى عند بعضهم (١٠١) مندوباً ، وسماه

-
- (٩٣) بل صرح الشيخ البحيري - في حاشيته على فتح الغفار ج ٢ ص ٦٦ - : بأنه المختار .
 (٩٤) في فتح الغفار (ج ٢ ص ٦٦) .
 (٩٥) أي : كان فعله قدر تركه . أي : لم يغلب أحدهما الآخر . كما قال البحيري :
 (٩٦) أي : كان تركه غالباً كثيراً ، وفعله نادراً قليلاً : بأن فعله مرة أو مرتين . كذا في فتح الغفار وحاشيته (ج ٢ ص ٦٦) .
 (٩٧) انظر فتح الغفار (ج ٢ ص ٦٦) .
 (٩٨) انظر قر الأتقار (ج ١ ص ٢٩٧) ومنافع الدقائق (ص ٢٦٠) .
 (٩٩) انظر ما نقل عن الخلاصة في منافع الدقائق (ص ٢٦٠) وتأمله .
 (١٠٠) انظر العدوي على أبي الحسن (ج ١ ص ٢٢) والفواكه الدواني (ج ١ ص ٢٥) والصفحة (ص ٤٧) .
 (١٠١) كابن راشد في لباب اللباب (ص ٤) وأبي الحسن في شرح الرسالة (ج ١ ص ٢١) .

ابن رشد (١٠٢) مستحياً .

وله ثلاث مراتب (١٠٣) . (المرتبة الأولى) تسمى : سنة (١٠٤) . (المرتبة الثانية)

تسمى : فضيلة . وبعضهم (١٠٥) يسميها : رغبة . وبعضهم (١٠٦) يخصها باسم

المستحب والمندوب . (المرتبة الثالثة) تسمى : النافلة . وبعضهم (١٠٧) يخصها باسم

المستحب . وهذه المراتب متفاوتة في الفضل والثواب ، على هذا الترتيب (١٠٨) .

ومنهم من جعل المراتب أربعاً : سنة ، ثم رغبة ، ثم فضيلة ، ثم نافلة (١٠٩) .

ثم إنهم اختلفوا في تعريف السنة :

(فمنهم) من قال (١١٠) : هي : ما فعله ﷺ ، وأظهره في جماعة ، وواظب عليه ،

ولم يدل دليل على وجوبه (١١١) .

ومعنى «إظهاره في جماعة» : أنه فعله بحضرة جماعة : سواء أكان ذلك المفعول

صلاة أم غيرها - كغسل الجمعة - ، وسواء أكانت تلك الصلاة صلاحاً إماماً بجماعة

- كالعيدين - أم منفرداً كالوتر (١١٢) .

(١٠٢) في المقدمات (ج ١ ص ٣٩) .

(١٠٣) انظر الخطاب (ج ١ ص ٢٩) .

(١٠٤) ذكر الخطاب : أنه لا خلاف - فيما يعلم - أن هذه المرتبة أعلى المراتب .

(١٠٥) كابن رشد وابن بشر : انظر الخطاب (ج ١ ص ٢٩) .

(١٠٦) كالشيخ خليل انظر الخطاب (ج ١ ص ٣٩) .

(١٠٧) كابن بشر انظر الخطاب (ج ١ ص ٣٩) .

(١٠٨) ولا يعبر على كون المراتب ثلاثاً قول التقي السبكي - في شرح المنهاج (ج ١ ص ٣٦) - :

«والنافلة عندهم أول رتبة من الفضيلة التي هي أنزل رتبة من السنة» . اهـ . بل هو في الواقع دليل

على دعوى تفاوتها على هذا الترتيب : إذ الذي يغلب على الظن : أن قوله : أول . محرف - من الناصح

أو الطابع عن قوله : أنزل أو أقل . فإن كلام القوم صريح في أن النافلة قسم للفضيلة لا نوع منها .

(١٠٩) انظر حاشية الصفتي (ص ٤٧) .

(١١٠) كالخرشي (ج ٢ ص ٢) . والدسوقي (ج ١ ص ٢٤٩) وعليش في المنح (ج ١ ص ٢٠٤) .

(١١١) إذا لاحظنا : أن «ما» في التعريف واقعة على المندوب - بقرينة التقسيم - لم نحتاج إلى

القييد الأخير . ولذلك تركه بعضهم كأبي الحسن (ج ١ ص ٢٢) وكما نقله السبكي في شرح المنهاج

(ج ١ ص ٣٦) وصاحب الفواكه الدواني (ج ١ ص ٢٥) والصفتي (ص ٤٦) .

(١١٢) انظر حاشية الصفتي (ص ٤٧) .

(ومنهم) من قال (١١٣) : هي : ما فعله ﷺ ، وداوم عليه ، أو فهم منه المداومة عليه - كصلاة الخسوف - واقترن به ما يدل على أنه ليس بفرض : سواء أظهره في جماعة أم لا كصلاة الفجر .

فتبين من هذا : أن صلاة الفجر سنة على التعريف الثاني ، دون الأول .
ثم إن من قالوا : إنها ليست بسنة . اختلفوا فيما بينهم فيها : فمنهم من قال : إنها فضيلة . ومنهم من قال : إنها رغبة . وهذا هو : المشهور في المذهب (١١٤) .
وهذا الأخير هو الذي جعل المراتب أربعاً : فزاد الرغبة بين السنة والفضيلة ، وحصرها في صلاة الفجر .
وأما صلاة الخسوف فالمعتمد عندهم : أنها ليست بسنة ؛ وإنما هي من المستحب (١١٥) .

* * *

وأما تحديد المرتبتين الأخيرين - على التقسيم الثلاثي - : ففي كلام القوم عنه اختلاف كبير ، واضطراب كثير ، وخفاء ليس باليسير ؛ فضلاً عن أن من الواضح منه ما لا يقنع المتعلم ولا يفيد الفائدة المنشودة . ولولا خوف الإطالة فيما ليس من موضوعنا - : لنقلنا لك جميع أقوالهم التي وصلت إلينا ، وبيننا ما فيها (١١٦) .
بيد أنه لا بأس من أن نورد لك بعض ما قيل في الفرق بين هذه المراتب : مما هو جلي واضح قد سلم من الاضطراب والخفاء ، وإن كان بعضه ليس له كبير فائدة وغناء .

قال ابن بشير (١١٧) : « ما واظب عليه الرسول ﷺ مظهراً له : فهو سنة بلا

(١١٣) كصاحب الفواكه الدواني (ج ١ ص ٢٥) ، وكما نقله الصفتي عن بعضهم (ص ٤٦) .

(١١٤) انظر حاشية الصفتي (ص ٤٧) .

(١١٥) انظر حاشية العدوي على شرح أبي الحسن (ج ١ ص ٢٢) .

(١١٦) فارجع إليها - إن شئت - في المقدمات (ج ١ ص ٣٩) والعدوي على أبي الحسن (ج ١ ص ٢٢)

والفواكه (ج ١ ص ٢٥ - ٢٦) والخرخشي (ج ٢ ص ٢) والدسوقي (ج ١ ص ٢٤٨) والساوي (ج ١ ص ١٣٦) .

(١١٧) كما نقله الحطاب (ج ١ ص ٣٩)

خلاف . وما نبه عليه وأجمله في أفعال الخير : فهو مستحب . [المرتبة الثالثة] .
وما واظب على فعله في أكثر الأوقات ، وتركه في بعضها : فهو فضيلة ويسمى
رغيبة . وما واظب على فعله غير مظهر له ففيه قولان : (أحدهما) : تسميته سنة .
التفاتاً إلى المواظبة . (والثاني) : تسميته فضيلة . التفتاً إلى ترك إظهاره . كركعتي
الفجر» . اهـ .

وقال المازري (١١٨) : «فسمّوا كل ما علا قدره في الشرع - من المندوبات - ،
وأكد الشارع أمره ، وحض عليه وأشهره : سنة . كالعيدين والاستسقاء . وسموا كل
ما كان في الطرف الآخر - من هذا - : نافلة . وما توسط بين الطرفين :
فضيلة .» . اهـ .

وقال ابن راشد (١١٩) : «والمندوب هو : الذي يثاب فاعله ، ولا يذم تاركه .
فإن كثرت أجوره ، وفعله النبي ﷺ في الجماعات ، وواظب عليه - : سمي : سنة .
وإن قلت أجوره ، ولم يفعله في الجماعات : سمي : نافلة . وإن توسط بين القسمين :
سمي : فضيلة .» . اهـ .

وهو نحو قول المازري ؛ ثم إن كلاً - من قوليهما - لا يخرج عن قولنا - فيما
سبق - : إن هذه المراتب متفاوتة في الفضل والثواب على هذا الترتيب .

طريقة البغداديين

السنة - عند البغداديين من المالكية - هي : الفعل المطلوب طلباً غير
جازم .

وتنقسم إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة ؛ ويسمون القسم الأول منها : سنة
مؤكدة . والثاني : رغيبة . والثالث : نافلة (١٢٠) .

(١١٨) كما نقله الخطاب (ج ١ ص ٢٩) .

(١١٩) في لباب اللباب (ص ٤) .

(١٢٠) انظر الفواكه (ج ١ ص ٢٥) والعدوي على أبي الحسن (ج ١ ص ٢٢) والصفحي (ص ٤٧) .

اصطلاح الحنابلة

للحنابلة - في معنى السنة - اصطلاحان :

الأول : أنها : ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه (١٢١) . ويرادفها : المندوب (١٢٢) ، والمستحب ، والتطوع (١٢٣) ، والطاعة والنفل (١٢٤) ، والقربة ، والمرغب فيه ، والإحسان ، والفضيلة والأفضل (١٢٥) .

الثاني : أنها نوع من المندوب المفسر بما سبق . فهو - في هذا الاصطلاح - ثلاث مراتب : (الأولى) - وهي أعلاها - : السنة . (الثانية) - وهي أوسطها - : الفضيلة . (الثالثة) : النافلة .

قال في الحاوي (١٢٦) : «أعلاه (يعني المندوب) سنة ، ثم فضيلة ، ثم نافلة» . اهـ . وقال في المستوعب (١٢٧) : «السنة أعلى من الفضيلة» . اهـ . ولم أعرثر

- في كلامهم - على تحديد لهذه المراتب الثلاث .



- (١٢١) انظر الروض المزيج (ج ١ ص ٣٥) وقواعد الأصول (ص ٨٤) .
(١٢٢) قال المرادوي في التحرير - كما نقله في حاشية روضة الناظر ج ١ ص ١١٣ - : «يسمى المندوب سنة ومستحباً ؛ وقال ابن حمدان في المقنع : ويسمى تطوعاً وطاعة ونفلاً وقربة إجماعاً ؛ قال ابن قاضي الجبل : ومرغباً فيه وإحساناً» . اهـ .
(١٢٣) عرفوه : بأنه طاعة غير واجبة . كما في الإقناع (ج ١ ص ١٤٢) وكشاف القناع (ج ١ ص ٣٦٨) ونيل المأرب (ج ١ ص ٣٦) والروض المربع (ج ٢ ص ١٠) .
(١٢٤) عرفه صفي الدين البغدادي - في قواعد الأصول ص ٨٤ - : بأنه الزيادة على الواجب . ثم قال : «وقد سمي القاضي (أبو يعلى) ما لا يتميز من ذلك - كالتأنيب في الركوع والسجود - : واجباً . بمعنى : أنه يثاب عليها ثواب الواجب . لعدم التميز . وخالفه أبو الخطاب» . اهـ .
(١٢٥) قال في قواعد الأصول (ص ٨٤) : «والفضيلة والأفضل كالمندوب» . اهـ .
(١٢٦) كما نقله المرادوي في التحرير . انظر حاشية روضة الناظر (ج ١ ص ١١٣) .
(١٢٧) كما نقله المرادوي في التحرير . انظر حاشية روضة الناظر (ج ١ ص ١١٣) .

اصطلاح عام للفقهاء

قال الشوكاني (١٢٨) : «وتطلق (السنة) على ما يقابل البدعة (١٢٩) . كقولهم : فلان من أهل السنة .» . اهـ . ويقال : «فلان على سنة» : إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ سواء أكان ذلك مما نص عليه في الكتاب (١٣٠) أم لا (١٣١) . ويقال : «فلان على بدعة» : إذا عمل على خلاف ذلك (١٣٢) .

* * *

مَعْنَى السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ

السنة - في اصطلاح الأصوليين - : أصل من أصول الأحكام الشرعية ، ودليل من أدلتها يلي الكتاب في الرتبة .
وقد عرفها العضد (١٣٣) : بأنها : «ما صدر عن سيدنا محمد رسول الله ﷺ - غير القرآن - : من فعل ، أو قول أو تقرير .» .
فقوله : «ما صدر» . جنس ؛ وفسر شارح المسلم (١٣٤) «الصدور» : بالظهور .

(١٢٨) في إرشاد الفحول (ص ٢١) .

(١٢٩) قد عرفها الشاطبي في الاعتصام (ج ١ ص ١٩) : بأنها : «طريقة في الدين مخترة تضاهي الشرعية ، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه» . ثم قال : «وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة ؛ وإنما يخصها بالعبادات . وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول : البدعة : طريقة في الدين مخترة تضاهي الشرعية ، يُقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية .» . اهـ . ولصاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ؛ كلام في تمييز البدعة عن غيرها وبيان أنواعها ، هو من أنفس ما كتب في ذلك وأوضح . فليرجع إليه في مجلة الأزهر (م ١٢ ج ٦ ص ٣٢٦ - ٣٢٧) .

(١٣٠) قال الشيخ عبد الله دراز في شرح الموافقات (ج ٤ ص ٣) : أي وحده أو مع السنة أيضاً . اهـ .

(١٣١) قال الشيخ عبد الله دراز في شرح الموافقات (ج ٤ ص ٣) : أي بأن نُص عليه في السنة

فقط . اهـ .

(١٣٢) كما قال في الموافقات (ج ٤ ص ٣) وإن كان قد ذكره في صدد بيان معنى السنة في الأصول وأنواعها .

(١٣٣) في شرح مختصر ابن الحاجب (ج ٢ ص ٢٢) .

(١٣٤) ج ٢ ص ٦٧ (متابعاً للمصنف في منهواته ج ٢ ص ٦٦) .

ليدخل الحديث القدسي (١٣٥) ، ويظهر لقوله : «غير القرآن» . فائدة . وكأنه فهم : أن معنى «إصدار القول» : إنشاؤه ابتداء لا غير . فلا يشمل حكايته بعد ذلك : فلا يكون التعريف جامعاً للحديث القدسي - مع أنه مع السنة - ، ويكون قوله : «غير القرآن» . مستدرجاً : لأن القرآن لم يدخل في الجنس . فلذلك أول «الصدور» بالظهور : ليشمل قوله : «ما صدر» . ما حكاه النبي عن رب العزة : من القرآن ، والحديث القدسي . فيندفع الاعتراضان .

والذي يظهر لي : أن «إصدار القول» هو : التلفظ به سواء أكان على سبيل الحكاية ، أم الإنشاء . ولا دليل له على ما ذهب إليه .

وخرج بكونه صادراً عنه ﷺ : ما صدر عن غيره : من الرسل المتقدمة (صلوات الله وسلامه عليهم) ومن الصحابة (رضي الله عنهم) وغيرهم . وما صدر عنه قبل البعثة : كما يفيدده وصفه بالرسالة .

وبعض متأخري الحنفية (١٣٦) أدخل أقوال الصحابة وأفعالهم في السنة : فزاد ذلك في تعريفها (١٣٧) . ومتقدموهم وكثير من متأخريهم يقصرونها على ما صدر عن الرسول كالجهور (١٣٨) . وكان منشأ هذا هو الخلاف في أن أقوالهم وأفعالهم حجة (١٣٩) .

(١٣٥) أي على القول : بأن لفظه منزل . (كما هو اختيار المحلي في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ١٢٠ ، وألهمي في شرح الأربعين ص ١٧٨) . أما على القول : بأنه لم ينزل لفظه بل أوحى بمعناه فقط . (كما هو اختيار أبي البقاء في الكليات ص ٢٨٨ ، والطبي على ما نقله عنه أبو البقاء - والسيد عبد العزيز الدباغ على ما نقله عنه صاحب الإبريز ص ٦٦) : فهو داخل فيما صدر وإن لم يفسر الصدور بالظهور . (١٣٦) كهناح المنار ، ونور الأنوار ، وقر الأبقار (ج ٢ ص ٢) وسائر اتباع غير الإسلام . (١٣٧) ووافقهم صاحب الموافقات حيث قال (ج ٤ ص ٤) : ويطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد . ثم قال (ص ٦) : «وإذا جمع ما تقدم تحصل منه في الإطلاق أربعة أوجه : قوله ﷺ ، وفعله ، وإقراره . . . والرابع : ما جاء عن الصحابة والخلفاء» . الخ . وزعم صاحب المدخل (ص ٨٩) : أن معناها باعتبار العرف العام يشمل أيضاً ما نقل عن التابعين وسائر أئمة الدين .

(١٣٨) انظر ما يتعلق بذلك مما تقدم في (ص ٥٦ فما بعدها) والفنري على التلويح (ج ٢ ص ٢٤٢) .

(١٣٩) يدل ذلك على ذلك نحو قول الشاطبي معللاً للإطلاق المتقدم : «لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم» الخ .

ولك أن تقول : إن من يجعلها حجة إما أن يقول : إنها دليل مستقل (١٤٠) . أو يقول : إنها ملحقة بالسنة (١٤١) . والملحق بالشيء غيره ؛ وعلى كل لا يصح إدخالها فيها مع القول بحجيتها . ولذلك نجد أكثرهم (١٤٢) - مع ذهابهم إلى حجيتها - لا يدخلونها فيها .

وخرج بقوله : «غير القرآن» : القرآن ؛ وشمل التعريف الحديث القدسي : فإنه - مع كونه قد أنزل لفظه - ليس بمعجز ولا متعبد بتلاوته : فليس بقرآن ؛ وإنما هو سنة : فوجب إبقاؤه في التعريف .

وأورد صاحب المسلم (١٤٣) على الشافعية - ومنهم العضد - : أن هذا التعريف غير مانع : لشموله القراءة الشاذة ؛ فإنها مما صدر عن رسول الله ، ومع ذلك فهي ليست بخبر ولا بقرآن عند الشافعية : لأنها ليست حجة عندهم ؛ ولو كانت قرآناً أو خبراً : لكانت حجة . وإذا لم تكن خبراً : لم يشملها المعرف ؛ وإذا لم تكن قرآناً : لم تخرج بقوله : غير القرآن . وليس في التعريف قيد آخر يخرجها : فكان غير مانع .

والجواب : أن الشافعية قد اختلفوا في القراءة الشاذة : (فمنهم) من ذهب : إلى أنها ليست بقرآن ، ولكنها حجة تجري تجرى أخبار الأحاد . وهذا هو : الصحيح عند ابن السبكي (١٤٤) . وعلى هذا : فهي داخلة في المعرف ، ويجب شمول التعريف

(١٤٠) كما يفهم من صنيع كثير كالأمدي في الإحكام (ج ٤ ص ٢٠١) .

(١٤١) كما صرح به الكمال في التحرير (ص ٢٦١) ، والبهاري في المسلم (ج ٢ ص ١٤٩) .

(١٤٢) ومنهم صاحب التحرير (ص ٢٠٣) ، وصاحب المسلم (ج ٢ ص ٦٦) .

(١٤٣) ج ٢ ص ٦٦ .

(١٤٤) انظر جمع الجوامع (ص ١٢١) أو شرحه (ج ١ ص ١٢٤) .

لها . (ومنهم) من ذهب : إلى أنها ليست بحجة . لأنها ليست بقرآن ، ولا خبر : فإنها لم تتواتر حتى تكون قرآناً ، ولم تنقل بعنوان الخبرية حتى تكون خبراً يصح العمل به . وإذا لم تكن قرآناً ولا خبراً : لم تكن حجة ، ولا مما صدر عن الرسول : لأن ما صدر عنه منحصر في هذين القسمين . وعلى ذلك : لم يشملها قولنا في التعريف : ما صدر عن الرسول . فكان التعريف مانعاً .

قال شارح المسلم (١٤٥) - بعد أن أجاب بنحو ما تقدم في المذهب الثاني للشافعية - : «وأما على ما هو التحقيق عند أصحابنا (الحنفية) : أن دعوى الصحابي المقطوع العدالة : أنه قرآن . لا تصح إلا بالسمع من رسول الله ﷺ . - والخطأ بيقين إنما هو في بقائها قرآناً ، لا في السماع - : فالقراءة الشاذة : قرآن منسوخ التلاوة كما مر . فليس بخبر ؛ وخرج بقوله : غير القرآن . فافهم : فإنه المتلقى بالقبول عند الحافظين بالأدب .» . اهـ .

أقول : قد تفهمت كلامه ، فوجدته غير متلقى بالقبول . ولم يمكني أن أجمع بين قوله : «وخرج بقوله غير القرآن» . وبين قوله - في السطر قبله - : «والخطأ بيقين إنما هو في بقائها قرآناً» . وقوله - في مسائل الكتاب (١٤٦) - : «ثم القراءة الشاذة) مع أنها ليست من القرآن اتفاقاً (هل تفسد الصلاة) بقراءتها إذا لم يكتف بها؟» . وقوله : «(مسئلة ؛ قالوا) اتفاقاً : (ما نقل أحاداً فليس بقرآن قطعاً) . ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل المذاهب» . وقوله بعد ذلك (١٤٧) : «وظهر أيضاً - مما ذكرنا - : أن نسبة القراءات الشاذة - نحو : (متتابعات) - إلى ابن مسعود ، غير صحيح : لأنه لم ينقل قرآناً ؛ لأنه لو كان عنده من القرآن ، لكان مقروءاً في هذه القراءات : لأنها تنتهي إليه . و (ظهر) أيضاً : أن ابن مسعود قرأ (متتابعات) أو كتبه في مصحفه على وجه التفسير : فوهم الراوي - لعدم

(١٤٥) ج ٢ ص ٩٧ .

(١٤٦) ج ٢ ص ٩٠ .

(١٤٧) ج ٢ ص ١٠ .

تعمقه - : أنه من القرآن عنده . أو كان قرآناً فكتبه ، ثم نسخ تلاوته : فلم يُقرئ أصحابه .» . اهـ .

نعم : إنه يصح من الشارح أن يقول : إنها قرآن منسوخ التلاوة . (بهذا القيد) .
وأما إطلاق لفظ القرآن عليها بدون تقييد - : فلا يصح . وكيف يصح : والحنفية -
في تعريفهم للقرآن - يقيدون - : بالتواتر بلا شبهة (١٤٨) . والقراءة الشاذة لم
يتحقق فيها ذلك ؟ .

فإن أراد شارح المسلم : أنه يصح أن يقال عنها : إنها قرآن . باعتبار ما كان (قبل
النسخ) على سبيل التجوز . فصح إخراجها بقوله : غير القرآن . - : قيل له : إنك
حينئذ تكون قد استعملت لفظ «القرآن» - في التعريف - في حقيقته ومجازه
معاً ؛ وهو غير جائز عندكم (١٤٩) . وأيضاً : يرد عليك : أنه استعمال بدون قرينة
معينة للمراد ؛ وهو ممتنع في التعريف .

وعلى هذا : فالاعتراض الذي أورده صاحب المسلم على الشافعية ، إنما يرد
على الحنفية وحدهم : فإن القراءة الشاذة ليست بخبر مع أنها صادرة عن الرسول
عندهم ؛ - كما صرح بذلك كله شارح المسلم في قوله : «وأما على ما هو التحقيق»
الخ . وكما يشعر به محاولته إخراجها من تعريف السنة - ثم هي ليست بقرآن عندهم
أيضاً : لعدم التواتر . فالتعريف غير مانع .

ثم : إن الأسنوي استبدل قول العضد : «غير القرآن» . بكون الصادر ليس
للإعجاز . حيث قال (١٥٠) : «و (تطلق) على ما صدر من النبي ﷺ : من الأفعال
والأقوال التي ليست للإعجاز» . اهـ .

(١٤٨) انظر كشف الأسرار ، ونور الأنوار (ج ١ ص ١٢) .
(١٤٩) انظر التقرير (ج ٢ ص ٢٤) ، وشرح المسلم (ج ١ ص ٢١٦) .
(١٥٠) في شرح المنهاج (ج ٢ ص ٢٣٨) .

وقد سبقه الأمدى إلى ذكر هذا القيد ؛ إذ قال (١٥١) : «وقد تطلق على ما صدر عن الرسول من الأدلة الشرعية : مما ليس بمتلو ، ولا هو معجز ، ولا داخل في المعجز .» . اهـ .

فيخرج بذلك القرآن ، وغيره من المعجزات التي أظهرها الله تعالى على يده ﷺ : كنيع الماء من بين أصابعه ، وغوص قدمه في الحجر .

وقد صرح العطار (١٥٢) : بعدم شمول السنة لهذه المعجزات . ولك أن تقول : إن ما ظهر من المعجزات على يده غير القرآن ، يدل أيضاً : على أنه رسول من عند الله ، وعلى وجوب اعتقاد رسالته ومتابعته . ووجوب الاعتقاد والمتابعة حكم تكليفي ؛ فما دل عليه يكون دليلاً أصولياً . ولا يمكن إدخاله فيما عدا السنة من أدلة الأحكام - كالقرآن والإجماع - : فيتعين إدخاله فيها ، وجعل تعريفها شاملاً له . اللهم إلا أن يقال : إن هذه المعجزات إنما دلت على صحة الرسالة ؛ وأما وجوب اعتقادها ومتابعة الرسول : فن دليل آخر .

وفيه بعد : لأن صحة الرسالة تستلزم هذا الوجوب ؛ والدال على الملزوم : دال على اللازم .

قال شارح المواقف في (المقصد الثالث في إمكان البعثة) (١٥٣) - أثناء الرد على الشبهة الثالثة من شبه الطائفة الأولى القائلة باستحالتها - : إنه «إذا ادعى النبي الرسالة ، واقرن بدعواه المعجزة الحارقة للعادة ، وكان المبعوث إليه عاقلاً متمكناً من النظر - : فقد ثبت الشرع ، واستقر وجوب المتابعة .» إلى آخر ما قال .

فإن قلت : فقد قال السيد نفسه - في البحث الثالث في كيفية دلالة

(١٥١) في الأحكام (ج ١ ص ٢٤١) .

(١٥٢) في حاشيته على شرح جمع الجوامع (ج ٢ ص ١١٦) .

(١٥٣) ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ .

المعجزة^(١٥٤) - : «إن هذه الدلالة ليست دلالة عقلية محضة ... ، ولا دلالة سمعية : لتوقفها على صدق النبي ؛ فيدور . بل هي : دلالة عادية .» . اهـ . فهذا يدل على أنها لا تدل على حكم شرعي - : إذ لا يدل على الأحكام الشرعية إلا الأدلة السمعية ؛ وقد نفى عنها الدلالة السمعية . - وإنما تدل على صدق الرسول فقط .

قلت : المراد من الدليل السمعي (الذي لم يجعل السيد المعجزة منه) : ما توقفت دلالته على صدق النبي ؛ كما يشعر بذلك تعليله . وليس المراد به : ما نصبه الشارع دليلاً على حكم شرعي . ولا شك أن المعجزة يقال فيها : إن الشارع قد نصبها دليلاً على حكم شرعي ؛ بل هي : أصل الأدلة الشرعية جميعها . فهي دالة - بطريق اللزوم - على جميع ما دلت عليه هذه الأدلة . ولا ينافي ذلك كون جهة دلالتها العادة ؛ كما أنه لا ينافي كون نحو (أقيموا الصلاة) دليلاً شرعياً على وجوب الصلاة - كون جهة دلالته على الوجوب الوضع لغة .

ولعل ما ذكرته هو الذي حمل العضد (المطلع على تعريف الأمدي) على العدول عن هذا التقييد بهذا القيد (المخرج لهذه المعجزات) ، إلى التقييد بـ «غير القرآن» المخرج للقرآن وحده .

وقول العضد : «من فعل أو قول أو تقرير» . بيان له «ما صدر» . والقول : فعل لساني . والتقرير : كف عن الإنكار . (على تفصيل في ذلك) ^(١٥٥) والكف : فعل . فيحتمل أنه أراد بالفعل : ما لا يشمل القول والتقرير . - كما هو المشهور في عرف العامة - بدليل عطفهما عليه ؛ ويحتمل أنه أراد به : ما يشملهما . - كما هو معلوم في اصطلاح الأصوليين - ويكون عطفهما عليه من عطف الخاص

(١٥٤) ج ٢ ص ١٨١ .

(١٥٥) مشهور ومقرر في كتب الأصول .

على العام : زيادةً في الإيضاح ؛ ودفعاً لتوهم إرادة ما هو المشهور في عرف العامة - : من قصره على أفعال الجوارح الظاهرة غير اللسان . - لو اقتصر عليه .
وصنيعه هذا أولى من صنيع غيره (١٥٦) : حيث اقتصر على الأقوال والأفعال .
 فإن دخول القول في الفعل أظهر من دخول التقرير فيه ؛ فإما : أن تُذكر الثلاثة .
 - كما فعل العُضد - وإما : أن يُقتصر على الفعل ؛ ويكون شاملاً للجميع . كما هو في الاصطلاح .

اللهم إلا أن يكون من اقتصر على ذكر الأقوال والأفعال قد لحظ : أن القول له ناحيتان : ناحية تحريك اللسان به ، وناحية كونه موضوعاً للمعنى لغة . وكل من الناحيتين يدل - إذا صدر القول من الرسول - على حكم شرعي . مثلاً : إذا أمر النبي - وهو في الطواف - أحد الصحابة بأمر : دل هذا القول منه - بالنسبة للناحية الأولى - : على جواز التكلم أثناء الطواف ؛ ودل - بالنسبة للناحية الثانية - : على وجوب المأمور به على ذلك الصحابي . والقول إنما دخل في الفعل من الناحية الأولى ، دون الثانية ؛ فلذلك : وجب التنصيص عليه : ليشمل التعريف القول من حيث كونه موضوعاً لغة أيضاً . بخلاف التقرير : فإن له ناحية واحدة - وهي : عمل القلب . - وبها يدخل في الفعل .

ثم إن الفعل يشمل أيضاً الإشارة . كإشارته ﷺ لكعب بن مالك : أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي حدرد (١٥٧) . وظاهر : أن الفعل يشملها اصطلاحاً وعرفاً ؛ فلا داعي للنص عليها في التعريف كغيرها .
 ويشمل أيضاً الهمم . فإنه من أفعال القلب ؛ وهو ﷺ لا يهيم إلا بمشروع : لأنه لا يهيم إلا بحق ؛ وعدم المؤاخذه بالهمم هو بالنسبة إلى غيره . ومثال ذلك : أنه ﷺ

(١٥٦) كالبيضاوي في المنهاج (ص ٦١) وابن السبكي في جمع الجوامع (ص ١٥٥) .
 (١٥٧) انظر حاشية العطار (ج ٢ ص ١١٦) .

قد هم بجعل أسفل الرداء أعلاه - في الاستسقاء - فثقل عليه فتركه . وقد استدل به على ندب ذلك .

قال العراقي : «الهم إنما يطلع عليه بقول أو فعل ؛ فالاستدلال [إنما هو] بما دل [عليه] منهما : فلا حاجة لزيادته .» . اهـ . ورده ابن قاسم : «بأنه قد يطلع بغيرها عليه : كقرائن الأحوال ؛ والاستدلال حينئذ به . على أن الاطلاع عليه بما ذكر ، لا يمنع كونه من أفراد السنة ، وصحة الاستدلال به» (١٥٨) . اهـ . وفي رده الأول نظر : فإنه من الجائز أن يقال : إن الدال على الحكم قرائن الأحوال دون الهم .
وفي شمول الفعل للهم غموض - كالتقرير - : فيحتاج لذكره في التعريف مثله . كما هو رأي الزركشي (١٥٩) . فلا جرم أن عرفها الحافظ ابن حجر (١٦٠) بقوله : هي : «ما جاء عن النبي ﷺ : من أقواله وأفعاله وتقريره ؛ وما همّ بفعله» .

ومثل التقرير والهم جميع أفعاله القلبية : كالاقتادات والإرادات .
قال ابن قاسم : «وأما الاعتقادات والعلوم فليست أفعالاً حقيقة ؛ ولكنها قد تعد أفعالاً» (١٦١) . اهـ . هذا إذا جعلناها من مقولة الكيف ؛ وأما إذا جعلناها من مقولة الفعل : فالأمر ظاهر .

واعلم : أن شيخ الإسلام (١٦٢) جعل الأفعال في التعريف شاملة للصفات .
واعترض عليه (أولاً) : بأن الصفات ليست من السنة في اصطلاح الأصوليين ؛ وإنما هي منها في اصطلاح المحدثين (١٦٣) .
(وثانياً) : بأنه لا يصح جعل الأفعال شاملة لها (١٦٤) ؛ فلا بد من النص عليها

(١٥٨) انظر حاشية العطار (ج ٢ ص ١١٦) ، والآيات البيئات (ج ٢ ص ١٦٧) .

(١٥٩) انظر الآيات البيئات (ج ٣ ص ١٦٧) .

(١٦٠) في فتح الباري (ج ١٣ ص ١٩١) .

(١٦١) انظر الآيات البيئات (ج ٢ ص ١٦٧) .

(١٦٢) في حاشيته على شرح جمع الجوامع ؛ كما نقله في الآيات البيئات (ج ٢ ص ١٦٧) .

(١٦٣) انظر حاشية العطار (ج ٢ ص ١١٦) .

(١٦٤) انظر الآيات البيئات (ج ٣ ص ١٦٧) .

إذا أريد تعريف السنة في اصطلاح المحدثين .

هذا . ثم : إن جمهور المؤلفين لم يقيدوا « ما صدر عن الرسول » بشيء زيادة عما تقدم ؛ وقد زاد البعض قيوداً أخرى . فلنتكلم على قيد قيد :
القيد الأول : أن لا يكون الصادر من الأمور الطبيعية (العادية) : كالقيام والقعود والأكل والشرب .

وهذا القيد قد زاده شارحاً التحرير (١٦٥) ؛ وزعم صاحب التقرير : أن الكمال لم يذكره : للعلم به . وزعم صاحب التيسير : أنه لم يذكره : للعلم بأن السنة من الأدلة الشرعية ، والأمور الطبيعية ليست من الأدلة . وقد زاده أيضاً ابن كمال باشا (١٦٦) وصفي الدين البغدادي الحنبلي (١٦٧) ، وبهاء الدين العاملي الشيعي (١٦٨) والنراقي الشيعي (١٦٩) .

وقد يوافقهم على ذلك صاحب (حجة الله البالغة) وإن كان كلامه في غير تعريف السنة ؛ بل قد يزيد عليهم بإخراج أمور أخرى من السنة . حيث قال (١٧٠) ما ملخصه :

« اعلم : أن ما روي عن النبي ﷺ على قسمين : أحدهما : ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة . وفيه قوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (١٧١) .
منه : علوم المعاد ، وعجائب الملكوت . ومنه : شرائع وضبط للعادات والارتفاقات . ومنه : حكم مرسلة ومصالح مطلقة ، لم يوقتها ولم يبين حدودها ؛ كبيان الأخلاق الصالحة وأضدادها . ومنه : فضائل الأعمال ، ومناقب العمال . »

(١٦٥) انظر التقرير (ج ٢ ص ٢٣٣) ، والتيسير (ج ٣ ص ٢٠) .

(١٦٦) في تغيير التنقيح وشرحه (ص ١٤٢) .

(١٦٧) في قواعد الأصول (ص ٩١) . وإنما أعني أنه يؤخذ من كلامه زيادته .

(١٦٨) في الزيد (ص ٥٢) .

(١٦٩) في تجريد الأصول (ص ٤٧) .

(١٧٠) ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١٧١) سورة الحشر (٧) .

«وثانیهما : ما ليس من باب تبليغ الرسالة . وفيه قوله ﷺ : «إنما أنا بشر ؛ إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر» . وقوله ﷺ - في قصة تأبير النخل - : «فإني إنما ظننت ظناً ؛ ولا تؤاخذوني بالظن ؛ ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به : فإني لم أكذب على الله .» . فنه : الطب . ومنه : قوله ﷺ : «عليكم بالأدم الأقرح» . ومستنده التجربة . ومنه : ما فعله النبي ﷺ على سبيل العادة دون العبادة ، وبحسب الاتفاق دون القصد . ومنه : ما ذكره كما كان يذكر قومُه : كحديث أم زرع ، وحديث خرافة . ومنه قول زيد بن ثابت حيث دخل عليه نفر فقالوا له : حدثنا أحاديث رسول الله ﷺ . قال : كنت جاره فكان إذا نزل عليه الوحي بعث إليّ فكتبته له ؛ فكان إذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا ؛ فكلّ هذا أحدثكم عن رسول الله ﷺ . ومنه : ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة . وذلك : مثل ما يأمر به الخليفة ؛ من تعبئة الجيوش ، وتعيين الشعار . وهو قول عمر (رضي الله عنه) : ما لنا وللرمل ؟ كنا نترأى به قوماً قد أهلكتهم الله . ثم خشي أن يكون له سبب آخر ؛ وقد حُمل كثير من الأحكام عليه : كقوله ﷺ : «من قتل قتيلًا ، فله سلبه» . ومنه : حُكم وقضاء خاص ؛ وإنما كان يتبع فيه البيّنات والأيمان . وهو قوله ﷺ لعلي (رضي الله عنه) : «الشاهد يرى ما لا يراه الغائب» . اهـ .

فيفهم منه : أن القسم الثاني - بأنواعه - لا يدل على حكم شرعي ؛ حيث نفى عنه أن يكون من باب تبليغ الرسالة .

هذا . وإخراج الأمور الطبيعية من السنة أمر عجيب ؛ وأعجب منه : أن يدعي بعضهم ظهوره مع إجماع الأئمة المتبرين على السكوت عنها ، وعدم إخراجها . ولست أدري : لم أخرجها هؤلاء ؟ :

أخرجوها : لأنها لا يتعلق بها حكم شرعي . ؟ وكيف يصح هذا مع أنها من الأفعال الاختيارية المكتسبة ، وكل فعل اختياري من المكلف لا بد أن يتعلق به

-حكم شرعي - : من وجوب أو ندب أو إباحة أو كراهة أو حرمة . - ؛ وفعل النبي الطبيعي مثل الفعل الطبيعي من غيره ؛ فلا بد أن يكون قد تعلق به واحد من هذه الأحكام .؟ وليس هذا الحكم الكراهة ولا الحرمة لعصمته . وليس الوجوب ولا الندب : لعدم القرابة فيه . فلم يبق إلا الإباحة ؛ وهي حكم شرعي . فقد دل الفعل الطبيعي منه ﷺ على حكم شرعي ، وهو : الإباحة في حقه ، بل وفي حقنا أيضاً : ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ (١٧٢) . ولقد أجمع المؤلفون في باب أفعاله - ومنهم شارحا التحرير - على أن أفعاله الطبيعية تدل على الإباحة في حقه ﷺ وفي حق أمته ؛ وكل يحكي الاتفاق على ذلك ، عن الأئمة السابقين .

أم أخرجوها : لأنهم ظنوا أن الإباحة ليست حكماً شرعياً .؟ وهذا لا يصح أيضاً : فإن الأصوليين مجمعون على شرعيتها . اللهم إلا فريقاً من المعتزلة ذهب إلى عدم شرعيتها ؛ فهماً منه : أن الإباحة : انتفاء الحرج عن الفعل والترك . وذلك ثابت قبل ورود الشرع ، وهو مستمر بعده : فلا يكون حكماً شرعياً . والجمهور لا ينكرون : أن هذا المعنى ثابت قبل ورود الشرع ، وأنه لا يسمى حكماً شرعياً . ولكنهم يقولون : ليس هذا هو معنى الإباحة الشرعية ؛ وإنما هي : خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك من غير بدل . ولا شك أن هذا حكم شرعي ، وأنه غير ثابت قبل ورود الشرع . ولو التفت هذا الفريق إلى هذا المعنى : لم ينازع فيه . فليس هناك خلاف حقيقي بينهما (١٧٣) ؛ فالإباحة حكم شرعي يحتاج إلى دليل ؛ والفعل الطبيعي منه ﷺ يدل عليه كما بيناه : فكيف يسوغ لأحد بعد ذلك إخراجه من السنة؟

أم أخرجوها : لأنه قد اختلط عليهم معنى السنة (في الأصول) بمعناها في (الفقه) : حيث هي هناك قاصرة على ما ندب أو على بعض أنواعه ، أو على ما

(١٧٢) سورة الأحزاب (٢١) .

(١٧٣) انظر شرح جمع الجوامع وحاشية البناني (ج ١ ص ٩٢) والقطار (ج ١ ص ٢٠٥) والآيات البيئات

(ج ١ ص ٢٤٦) ، وشرح المختصر (ج ٢ ص ٦) .

هو مطلوب طلباً جازماً أو غير جازم (على ما تقدم من الاصطلاحات) . فظنوا أن السنة في (الأصول) قاصرة قصور السنة في (الفقه) ، وأنها هي : ما دلت على وجوب أو ندب من أفعاله . والفعل الطبيعي لا يدل على واحد منهما : فلا يكون من السنة التي هي أصل من أصول الأحكام . ؟ وهذا الظن خطأ محض : فإن معنى كون السنة دليلاً : أنها تفيدنا حكماً من الأحكام الشرعية ، أي حكم كان : من وجوب أو ندب أو إباحة أو كراهة أو حرمة ، أو حكم وضعي . كسائر الأدلة . ولم يزعم زاعم : قصر دلالتها على ما عدا الإباحة ؛ ونظرة واحدة في باب أفعاله ﷺ - في أي كتاب من كتب أصول الفقه - : ترشدك إلى الحق في هذا الموضوع . أم أخرجوها : لأنها - بسبب كثرتها وقواتها الحصر والعد - تعجز القوى البشرية عن ملاحظتها حين وقوعها ، وعن ملاحظة تطبيق القوانين السماوية عليها . ؟ وهذا أيضاً في غاية السقوط : فإننا نجد - من أحاد الأمة المتقين - : من يراقب ربه ، ويطبق أحكامه على كل حركة من حركاته ، وكل سكرة من سكراته . فما بالك بسيد المرسلين ، ورئيس المعصومين وإمام المتقين ؟ ثم : إنه ليس من شرط الفعل المباح : أن يقع مصحوباً بقصد ونية ؛ فإن ذلك إنما هو شرط القرب والطاعات . ويكفي المكلف أن يعلم : أن نوع القيام ونوع القعود ونحوهما ، أفعال مباحة ما لم يطرأ ما يُصَيِّرُها محرمة أو واجبة مثلاً . فإذا فعل فرداً من أفراد نوع القيام مثلاً : لا يلزم أن يلاحظ إباحتها ؛ وأما عروض ما يستلزم الحرمة أو الوجوب - : فهو أمر نادر تلتفت النفس إليه ، وتنبه له .

فإن كنت لا زالت في قلبك شبهة بعد هذا الكلام - : رجونا أن يقضي عليها ، ويذهب بها قول الشيخ الإمام حجة الإسلام ، أبي حامد الغزالي (رحمه الله ، ونفعنا به) في كتابه (الأربعين ، في أصول الدين) (١٧٤) :

اعلم : أن مفتاح السعادة : في اتباع السنة ، والاقتران برسول الله ﷺ : في جميع

(١٧٤) ص ٨٩ (إلا أني قد اعتدت في جل ما نقلت عنه ، على ما في إصابة السهام) .

مصادره وموارده ، وحركاته وسكناته ؛ حتى في هيئة أكله وقيامه ، ونومه وكلامه ؛ لست أقول ذلك في آدابه في العبادات فقط - : لأنه لا وجه لإهمال السنن الواردة في غيرها . - ؛ بل ذلك في جميع أمور العادات : فيه يحصل الاتباع المطلق ؛ كما قال تعالى : ﴿ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني : يحببكم الله ، ويغفر لكم ذنوبكم . ﴾ (١٧٥) . وقال تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (١٧٦) .

« فعليك : أن تتسول قاعداً ، وتتعلم قائماً ، وتأكل بيمينك ، وتقليم أظفارك ، وتبتدئ بمسبحة اليد اليمنى ، وتختم بإبهاما ؛ وفي الرجل : تبتدئ بخصر اليمنى ، وتختم بخصر اليسرى ؛ وكذا في جميع حركاتك وسكناتك . وانظر ما وقع : من عدم أكل بعضهم (١٧٧) البطيخ : لعدم علمه بكيفية أكل رسول الله ﷺ له . وسها بعض الأكابر - فليس الخف ، وابتدأ باليسار - : فكفر عنه بكر (١٧٨) حنطة . إلى غير ذلك . »
فهل - بعد ذلك - يليق بعاقل أن يتساهل في امتثال السنة ، فيقول : هذا من قبيل العادات : فلا معنى للاتباع فيه . ؟ : فإن ذلك يُغلق عنه باباً عظيماً من أبواب السعادات . » . اهـ .

وبعد : فقد بقي ما انفرد به صاحب (حجة الله البالغة) ؛ فنقول :
إن النبي ﷺ إذا قال للمريض : اشرب العسل . ولن أراد أن يقتني الجيّد من الخيل : عليكم بالأدهم الأقرح . - : فليس المقصود له : إلزام المخاطب ولا نديه ؛ بل المقصود له : الإرشاد والنصح في أمر دنيوي . بقرينة المقام . وكثيراً ما يرد الأمر في القرآن للإرشاد وللتهديد وللتعجيز (١٧٩) .

(١٧٥) سورة آل عمران (٢١) .

(١٧٦) سورة الحشر (٧) .

(١٧٧) هو محمد بن أسلم ؛ كما في النسخة المطبوعة .

(١٧٨) قال في (إصابة السهام) - ص ٢٤ - : « الكر : اثنا عشر وسقاً ، كل وسق ستون صاعاً . » .

(١٧٩) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع (ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨) .

ولكن - مع هذا كله - يجب أن لا نجرد كلام الرسول في مثل هذه المواطن ، عن الدلالة على حكم شرعي . فإننا نستفيد بإباحة التكلم بمثل هذا الكلام ، من مثله (عليه أفضل الصلاة وأتم السلام) : فنستفيد : أن من له تجربة في الطب والخيل ونحوهما ، يباح له أن يرشد غيره - : ممن كان جاهلاً ، أو أقل منه تجربة . - : حيث إنه غلب على ظنه أن ما يرشده إليه ، فيه مصلحة له : بل لو ذهب ذاهب إلى نذب ذلك ، لم يبعد عن الحق : لأن فيه إعانة للغير على ما فيه المصلحة .
ومثل هذا يقال في تحذره ﷺ بنحو حديث أم زرع (١٨٠) . فإنه يدل على إباحة تحدث المكلف بنحو ذلك بين أهله وعشيرته وأصدقائه ؛ فضلاً عما فيه : من الإرشاد إلى الأخلاق الفاضلة ، والصفات الكاملة .

وأما قول الدهلوي : «ومنه ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ ؛ ومنه حكم وقضاء خاص» . - : فهو بين الخطأ . وهل يمكن أحداً أن ينكر صحة القياس على مثل هذه الحوادث الجزئية إذا جَدَّ ما يماثلها ؛ وأنه يصح تععيد قاعدة كلية مشتملة على ما انطوت عليه الحادثة الجزئية : من قيود - : وقد قال ﷺ : «حكي على الواحد : حكي على الجماعة» . ؟ وهل نزلت أغلب الأحكام الشرعية - أو بينها الرسول - إلا في حوادث خاصة ؟

فإن كان مراده بذلك : ما نص الرسول على أنه خاص بذلك الفرد بخصوصه . - كما حدث في شهادة خزيمة - : سلمنا له عدم صحة القياس ، وتععيد القاعدة الكلية من نحو هذه الحادثة .

ولكننا نقول له : أيمكنك أن تنكر أن ما تعلق بهذا الفرد بخصوصه حكم شرعي نزل من السماء ؛ وأن ما دل عليه يكون دليلاً شرعياً . ؟ وهل يمكنك أن تنكر أن نحو قوله تعالى : ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ، إن أراد النبي أن يستنكحها ،

(١٨٠) نجد هذا الحديث في صحيح مسلم (ج ٧ ص ١٢٩) وصحيح البخاري (ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨) .

خالصة لك من دون المؤمنين ﴿١٨١﴾ . وقوله : ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾ (١٨٢) . - : من الأدلة الشرعية الدالة على الأحكام الشرعية . ؟ وهل قال أحد : إنه لا بد في الحكم الشرعي ، أو في الدليل الشرعي ، أن يكون عاماً . ؟ اللهم لا ؛ ولا نتوهم أن أحداً - ممن وهبهم الله نعمة العقل - يقول بذلك ، ويذهب إليه .

القيد الثاني : أن لا يكون ما صدر منه ﷺ سهواً . وقد زاد هذا القيد ابن الكمال (١٨٣) .

وفيه : أن حصول السهو منه ﷺ - : كتسليمه من ركعتين في الصلاة الرباعية . - ثم استمراره فيها - بعد مراجعة ذي اليدين له - : دليل على صحة صلاته وصلاة غيره مع السهو ، وأنه ليس من مبطلات الصلاة . وتلك الصحة : حكم شرعي .

اللهم إلا أن يقول : إن الاستمرار وحده هو الذي دل : على صحتها مع السهو . وهو بعيد : فإنه لو استمر في صلاته بدون سهو حتى أكملها - : لم نستفد ما تقدم . فالدليل مركب من مجموع الأمرين ، وللسهو دخل في الدلالة . على أن تسليمه ﷺ من ركعتين ، سهواً ، في الرباعية - يدلنا وحده على عدم حرمة ذلك التسليم في حقه وحقنا ؛ ويكون ذلك كقوله : «رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكثروا عليه» . ثم انظر : ماذا يصنع ابن الكمال في قوله ﷺ : «إِنَّمَا أُنسِيَ : لِأَسْنٍ» .

القيد الثالث : أن لا يكون ما صدر منه ﷺ خصوصية له . وقد زاده ابن

الكمال أيضاً (١٨٤) .

(١٨١) سورة الأحزاب (٥٠) . (١٨٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(١٨٣) في تغيير التنقيح وشرحه (ص ١٤٢) .

(١٨٤) في تغيير التنقيح وشرحه (ص ١٤٢) .

وفيه - كذلك - : أن الأحكام الخاصة به لا تخرج عن كونها أحكاماً شرعية ، وأن ما دل عليها يكون دليلاً شرعياً . وانظر ما كتبناه في آخر الرد على صاحب الحجّة (١٨٥) .

هل ثمة قيد آخر يجب أن يزداد؟

هذا . واعلم : أننا سنحقق في آخر بحث العصمة : أن النبي ﷺ متعبّد بالاجتهاد ، وأنه يجوز عليه الخطأ فيه ، إلا أنه لا يُقر عليه (١٨٦) .

وظاهر : أن ما دل على حكمه الاجتهادي - إذا كان هذا الحكم خطأ - لا يكون دليلاً شرعياً على ذلك الحكم ؛ ولا حجة يلزمنا اتباعها . فلا يكون من السنة المعرّفة ؛ مع أن تعريضهم لا زال شاملاً له : فهو غير مانع . فيجب تقييد « ما صدر منه ﷺ » : « بأن يقره الله عليه إن كان عن اجتهاد » . ليخرج ما ذكرنا .

اللهم إلا أن يقال : إن حصول الاجتهاد (الذي أخطأ فيه) منه ﷺ - يدلنا على جواز الاجتهاد من غيره مع احتمال الخطأ ؛ وعلى أن الخطأ إذا وقع لا إثم فيه ولا حرمة . وإن لم يكن حجة ملزمة بالحكم الذي اجتهد وأخطأ فيه . ولا شك أن جواز الاجتهاد المذكور ، وارتفاع الإثم والحرمة عن الخطأ فيه - : من الأحكام الشرعية . فما دل عليه يكون دليلاً شرعياً ؛ كما أن قوله ﷺ : « رفع عن أمّتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه » . دليل شرعي .

وأما إذا ذهبنا : إلى أنه غير متعبّد بالاجتهاد ؛ أو : إلى أنه متعبّد به ولكنه معصوم من الخطأ فيه (١٨٧) . - : فلا إشكال في عدم ذكر هذا القيد . والله أعلم .

(١٨٥) ض ٨٣ .

(١٨٦) انظر ص ١٨١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ .

(١٨٧) انظر (ص ١٧٦ ، ٢١٨) .